وعلي وهو العالم في البرايه وستمايه في البيهقيه في الاتقان
عن بن جمرة رضي الله عنه سمي بذلك لان فيه علامة تميزه عن
موجده فيكون ماخوذا من العلامة اولان من نظر فيه يحصل
له العلم بالمولي العظيم من علي الصفات فيكون ماخوذا من العلم
وهو المعبر عنه بالحادث والممكن والمخلوق والمصنوع والموجود
والجايز الي غير ذلك من الالفاظ الدالة علي معناه وقوله لانه
اي العالم اولا لانه اي العالم او الامر والشان لم يكن
اي يوجد له العالم محدث بكسر الدال اي فاعل بل احدث لنفسه
من غير محدث قيل بل هنا بمعني الواو ولزم من ذلك ان يكون احد
الامرين المتساويين وهو الوجود مساويا لصاحبه وهو العدم
راجحا عليه بلا سبب وهو كون احد الامرين المتساويين مساويا
لصاحبه راجحا عليه بلا سبب محال اي ممتنع لما فيه من اجتماع الضدين
وهما المساواة والرجحان بلا مرجح لان كل وجود فرد من افراد العالم
مساو لعدمه وزمن وجوده مساو لغيره من الازمنة ومقداره المخصوص
مساو لسايير المقادير ومكانه الذي اختص به مساو لسايير الامكنة
وجهته المخصوصة مساوية لسايير الجهات وصفته المخصوصة مساوية
لسايير الصفات فهذه انواع ستة وهي المعبر عنها بالمتقابلات الستة
كل نوع منها فيه امران متساويان فلو احدث احدهما نفسه لا لم
لترجح علي مقابله مع انه مساو له اذ قبول كل جزء منهما علي احداثهما
ونظير ذلك ميزان اعتدلت كفتاه ورجحت احداهما لا لسبب تبينه

ما ذكر من اللازم علي تقدير كون العالم احدث نفسه لا لسبب اجتماع
المساواة والرجحان مبني علي ان الوجود والعدم بالنظر الي ذات الممكن
سيان وهو احد القولين وقيل ان العدم اولي به لعدم احتياجه
الي سبب واللازم لو ترجح الوجود لا لسبب علي هذا ترجيح المرجوح
وهو اولي بالاستحالة والله اعلم وتركيب كلام الشيخ من ملزوم ولازم ان
تقول لان العالم لو لم يكن له محدث وحدث لنفسه ملزوم لزم ان يكون
احد الامرين المتساويين مساويا لصاحبه راجحا عليه بلا سبب وهو
محال لازم بين الملازمة لان وجود كل فرد من افراد العالم مساو لعدمه
لكن ترجيح احد الامرين المتساويين علي الاخر بلا مرجح محال بيان
الاستثنائية لانه جمع بين الضدين وهو كون الشئ الواحد راجحا لنفسه
مساويا لنفسه واذا بطل ترجيح احد الامرين المتساويين بلا مرجح
بطل نفي المحدث وحدوث العالم لنفسه واذا بطل نفي المحدث وحدوث
العالم لنفسه تعين ان يكون للعالم محدث مباين لجنسه وهو المطلوب
ودليل حدوث العالم اي اجرامه اطلق العالم علي بعضه وهو الجرم
من باب اطلاق الكل علي البعض لانه استدل بحدوث العالم بحدوث الاعراض
ولو كانت داخلة في العالم لاتحد الدليل والمدلول وذلك محال وان ثبت
قلت من باب تسمية البعض باسم الكل وهو شايع في كلام العرب ملازمته
للاعراض الحادثة من حركة وهي انتقال الجرم من حيز الي حيز وسكون وهو
وهو ثبوته في الحيز وغيرهما كالاجتماع والافتراق وملازم الحادث حادث اه

Copyright © King Saud University